محاضرة الثانية

الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

إن العصور القديمة والوسطى كانت لها أفكار اقتصادية، ولكنها لم تكن قد وصلت بعد إلى تكوين علم الاقتصاد. كما أن الدارس للعصور القديمة يجب عليه أن يمر على عدة حضارات، كالحضارة المصرية القديمة والحضارة الآشورية، غير أن هذه الحضارات لم يتوفر عليها شئ يذكر فيما يخص الافكار الاقتصادية، ولذلك الحضارتان اليونانية والرومانية أول الحضارات القديمة التي نعلم شئ عن فكرها الاقتصادي.

أولا) الفكر الاقتصادي اليوناني

تعرض الفلاسفة اليونانيون القدماء لبحث بعض المشكلات الاقتصادية على محدوديتها وقلة عددها، غير أنها لم تصل إلى وضع أسس لفصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من الدراسات؛ أي أن فكر الاقتصاد لديهم دراسة تابعة ومحدودة.

وتفسر الأهمية الضئيلة وصفة التبعية التي ميزت الأفكار الاقتصادية لدى فلاسفة اليونان في عاملين رئيسيين وهما:

- **العامل الأول**: لم يدرسُ المشكلات الاقتصادية لذاتها، وكفرع مستقل من فروع المعرفة العلمية، بل جاءت دراستهم مرتبطة بأبحاثهم في الفلسفة السياسية والأخلاق، فعند بحثهم لخير أنظمة التي يجب اتباعها ولخير أنواع الدول التي يجب اقامتها، كان لا بد أن يتعرضوا للمشكلات الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي في هذه الدول والأنظمة.
- **العامل الثاني**: الإعتماد على العبيد للقيام بالأعمال اللازمة للانتاج، حيث ارتبط العمل والانتاج في تفكير اليونانيين بالعبودية، مما أدى ذلك لإحتقار العمل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وتكريس فكرة مقتضاها أن الفرد اليوناني يجب عليه الاهتمام بالأعمال السامية والمتمثلة في التأملات الفلسفية والسياسية لا السعي المادي.

1) الأفكار الاقتصادية لـ "أفلاطون": يمكن معرفة الأفكار الاقتصادية لأفلاطون من دراسة كتابه "الجمهورية"، الذي يبحث موضوع الدولة أو المدينة المثلى. حيث يبدأ كتابه بطرح تساؤل في معنى فكرة الحق أو العدالة، والعدالة تعتبر جزء من الاقتصاد الحديث، كذلك تطرق إلى أن الفرد يعيش مع مجموعة من الأفراد لتلبية حاجتهم المختلفة، وهنا تلميح إلى فكرة اقتصادية مهمة نعيشها حالياً "مبدأ التضامن الاجتماعي"؛ ومن أجل توضيح أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها أفلاطون، يمكن عرضها في الشكل الموالي.

الشكل رقم (1): المدينة المثلى عند أفلاطون

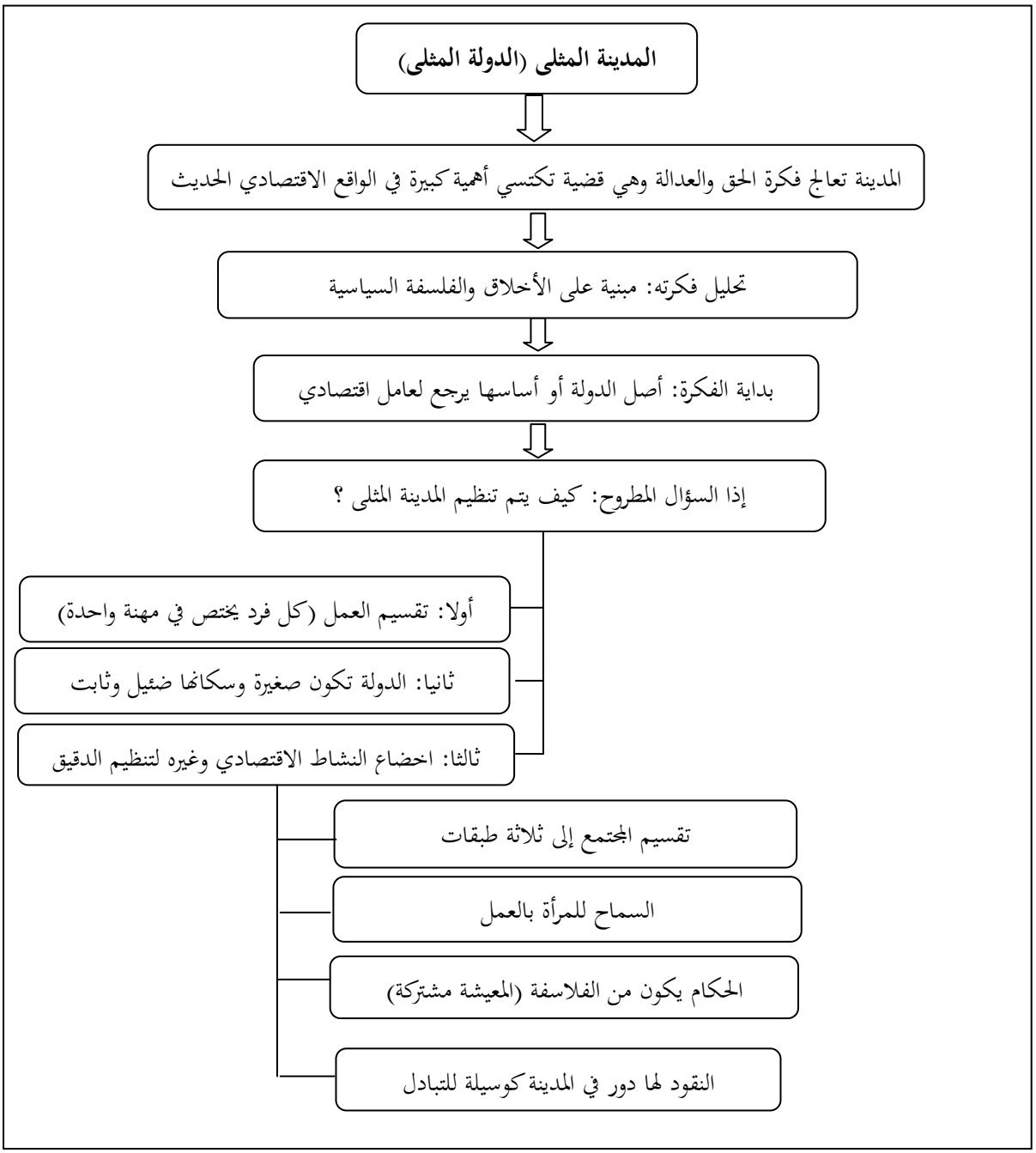

المصدر: إعداد الباحث

2) تقييم **أفكار "أفلاطون"**: يمكن التطرق إلى أهم نقاط التقييم، وذلك من خلال تقسمها إلى ثلاثة نواحي رئيسية:

2-1) ناحية الأساس الاقتصادي: يتعلق الأساس الاقتصادي في فكرتين رئيسيتين وهما:

- فكرة نشأة الدولة، يمكن ارجاعها وتقريبها إلى ما يعرف فيما بعد بنظريات التضمان الاجتماعي كأساس للعلاقات الاجتماعية (حاجة الأفراد لبعضهم).
- فكرة تقسيم العمل هي بداية التيار الفكري الي تم دراستها فيما بعد على يد "آدم سميث" و "كينز"، غير أن هناك اختلاف فيما بينهما؛ "أفلاطون" تقسيم العمل هو تخصص كل فرد في مهنة معينة على حسب المؤهل. أما "آدم سميث" تقسيم العمل هو عملية تقسيم عملية الانتاج السلعة الواحدة إلى عدة عمليات جزئية تيتخصص بها فرد أو مجموعة أفراد.

2-2) ناحية تنظيم السياسة: التقييم هنا يتعلق كذلك في نقطتين رئيسيتين وهما:

- المدينة صغيرة الحجم، أمر غير ممكن الحدوث في الواقع الحالي مع كبر الدولة، أما في عصره فهو ممكن.
- المدينة عند "أفلاطون" ليست اشتراكية كما يعتقد البعض، فالإشتراكية تلغي الملكية الخاصة، وعند "أفلاظون" فهي ممنوعة لطبقة الحكام والجنود فقط، أما بالنسبة للطبقة الأفراد فيها متاحة.

2-3) ناحية اقتصاد الدولة: إن قبول ورفض الملكية الخاصة لطبقات المجتمع ليس هدفه تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ومعالجة مساوى الملكية الخاصة بل كان هدفه:

- ابعاد الحكام والجنود على إغراءات المال والضعف تجاه الأقارب.
- إبعاد أفراد المجتمع عن الكسل وهي حالة تكوين الثروة والغناء مما ينعكس بالسب على العملية الانتاجية، والفقر يؤثر في عملية الاستهلاك والانتاج وتعليم الأبناء.

3) الأفكار الاقتصادية لـ "أرسطو": "أرسطو" يشبه أفلاطون في أن كلهما يخضع الاقتصاد للأخلاق والفلسفة السياسية، ولكن "أرسطو" يتميز بحثه في الوقوف وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، بخلاف "أفلاطون" ورسمه للمدينة المثلى؛ أي بداية بذور "نظرية الاقتصادية"، ومن أهم ما جاء به "أرسطو" نجد ما يلي:

3-1) أساس الدولة (نشأتها): بين أن الدولة ظهرت نتيجة التطور التاريخي، أي ظهرت الأسرة أولا وهي الوحدة الاجتماعية الأولى، وهذه الأسرة لها نوعين من العلاقات علاقة الرجل بالمرآة وعلاقة السيد بالرقيق، ثم تجمعت أسر مختلفة وكونت القرية، ثم تجمعت مجموعة قرى متعددة وكونت دولة أو مدينة.

3-2) الملكية: انتقد المنادين بالملكية الجماعية لأنها تؤدي لظهور نزاعات، وفضل الملكية الخاصة لأنها تحفز على زيادة الانتاج، بشرط تقوية شعور الملوك بالمسؤولية تجاه غير الملوك (مساعدة غير المالكين).

3-3) الرق: دافع عليه واعتبره شئ طبيعي في الأمم – في عصره أصبح مشكلة خطيرة- من خلال المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد، فهناك أفراد يتمتعون بمزايا تجعلهم صالحين ليكونوا أسياداً وحكاماً (كاليونانين)، وهناك من يصلح إلا للخضوع لغيرهم (الرقيق)، أي كما يخضع الجسد للعقل يخضع الرقيق للسادة.

كما قسم الرق إلى الرق الطبيعي –مذكور سابقاً- والرق غير الطبيعي، حيث بيّن أن هناك رق غير طبيعي، ويحدث عندما تنهزم أمة من الأمم في الحرب ويُستّرق أهلها، وذلك لأنه لا يقوم على ما تقرره الطبيعة.

إن دافع "أرسطو" على الرق كان الغرض منه نقطتين رئيسيتين وهما:

- خدم الاقتصاد اليوناني القائم على الرق وبأنه عادل، مما يسمح بضمان استمرارية الرقيق، والذي يعتبر اليد العاملة في ذلك العصر.
- ضمان عدم استرقاق اليونانين إذ هزموا في الحرب، وهو ةما علاجه بالرق غير الطبيعي.

4) التحليل الاقتصادي: هنا تكمن أهمية الفكر الاقتصادي عند "أرسطو" بدراسته لموضوعات الآتية:

4-1) الاحتكار: عرف الاحتكار والذي مازلنا نأخذ به إلى يومنا هذا، وهو انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق، و لاحظ بدقة كيف يستطيع المحتكر فرض الثمن وتحقيق أرباحا طائلة.

4-2) النقود: بحث في نشأتها ووظائفها والأساس الذي تستمد منه القبول العام، وذلك فيما يلي:

- نشأة النقود: في رلآيه كان الناس في الأول يستخدموا المقايضة، وبعدها تم الاتجاه نحو اختيار سلعة من السلع وجعلوها وسيط للمبادلة (نتيجة صعوبة المقايضة)، وهذه السلعة تمثلت في المعادن حيث كانت تُوزن في كل مرة، وبعدها وضعت عليها علامة تبيّن وزنها، أي الوظيفة الأساسية للنقود هي وسيط للمبادلة، كما أن "أرسطو" اهتم بالمعدن المصنوع منها النقود على عكس "أفلاطون".
- وظائف النقود: بعد وظيفة وسيط للمبادلة أشار "أرسطو" إلى أنها أداة لقياس قيم السلع المختلفة (السلعة تساوى X وحدات نقطية)، أما الوظيفة الثالثة أداة تحتفظ فيها المدخرات أي "مخزن للقيمة".

4-3) الفائدة: رأى "أرسطو" في الإقراض بالفائدة ربا، وتحجج في ذلك بأن النقود وسيلة للحصول على سلعة وليس زيادة نقود على نقود (ضد الطبيعة).

أنتقد الفكر الافتصادي "أرسطو" في الفائدة بتجاهله أن النقود التي تمنح منفعة لمن يقترضها، ويتنازل من يقرضها عن هذه المنفعة لمدة، كما تجاهل أن النقود من الممكن الاعتماد عليها في زيادة الانتاج كرأس المال.

يجب الإقرار بحقيقتين هاميتين لـ "أرسطو" وهما:

- **الحقيقة الأولى:** التأثر بمصالح اليونان، وهو ما تجسد في موقفه من الرق على سبيل المثال.

- **الحقيقة الثانية:** كان له تأثير كبير في العصور اللاحقة.

ثانيا) الفكر الاقتصادي الروماني

الحضارة الرومانية تختلف عن الحضارة اليونانية، من حيث أنهم ليس لديهم مؤلفات ولم يكن مهتمين بالفلسفة، لذلك فإن الآراء الاقتصادية تستخلص من بعض الحكماء أو الخظباء، ومن أبرزهم "شيشرون" (Cicero) وسنيكا (Senenca)، ومما تعرض له "شيشرون" تفصيله للمهن والحرف، فيضع الزراعة في المقام الو لوبيّن عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة –هذه العيوب لا تستحق أن تذكر–، كذلك انتقد الفائدة وشبهها بالقتل، أما "سنيكا" بيّن أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام (تنشئ الحقد بين ناس والظلم).

كتب بعض الرومان الأخرين عن الزراعة، مما يدل على الأهمية الخاصة التي كانت تحتلها في الحياة الرومانية ومن هؤلاء "كاتو" (Cato) و "فارو" (Varro) و "كوليملا" (Columella)، ومن الأفكار المتعلقة بالاقتصاد الزراعي لهؤلاء الكتاب أن الاستعمال الذي يدر أكبر قدر من الربح لقطعة من الأرض إنما يتوقف على عوامل أخرى، وهي المسافة بينها وبين السوق الذي تصرف فيه منتاجتها،وعلى العموم فإن ما يمكن ملاحظته من كتابتهم نقطتين بارزتين:

1) كتابتهم تتطرق إلى الفن الزراعي وليس لموضوعات الاقتصاد الزراعي بالصفة التابعة والعرصية.

2) أغلب من قاموا بالدراسات الاقتصادية من رجال الكنيسة أو رجال القانون، وتكوينهم قانوني مستمد من القانون الروماني والكنيسي؛ أي أن دراستهم لا تحتوي على تحليل اقتصادي.

إن من بين النقاط الدالة على كيفية تأثير القانون الروماني في الفكر الاقتصادي نجد:

- فكرة القانون الطبيعي "Natural Law" احتلت هذه الفكرة مكاناً هاماً في الفكر الاقتصادي منذ القرن 18 وحتى أوائل القرن 20، حيث يحكم الحياة الاقتصادية وينظمها، ونسب الاقتصاديون لهذا القانون صفة الدوام (لا تتغير) والعمومية (تتعلق بكل الدولة والناس)، إن هذا الاعتقاد ساد لدى مدرسة الطبيعين (ق 18) والمدرسة الكلاسيكية (نهاية ق 18)، يمكن ارجعها إلى قانون الطبيعي "لأرسطو".
- القانون الروماني أوجد تنظيماً علمياً يرجع إلى فكرة القانون الطبيعي، فالرومان القدماء كانوا يطبقون نوعين من القوانين بحسب الجنسية، الأول "القانون المدني" والذي يتعلق بعلاقات الرومان فيما بينهم. أما الثاني "قانون الشعوب" وظهر نتيجة كثرة التجارة مع الجانب مما أستوجب حتمية وجود قانون ينظم الأجانب المقيمين في الدولة الرومانية.

- القانون الروماني أقر حق كل شخص في عقد ما يشاء من العقود، وله الصفة المطلقة في الملكية الخاصة، وأن يترك للأفراد الحرية الكاملة دون تدخل الدولة إلا في الحالة القصوى وعلى أساس هذا قام النظام الرأسمالي.

ما يمكن استخلصه من الفكر الاقتصادي الروماني، وإن لم يقدموا فكراً اقتصادياً يستحق الذكر، إلا أنهم قد أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق وحتى في يومنا هذا من خلال بعض تنظيماتهم القانونية.